الفصل الثاني

الإدارة العامة في النظم الاشتراكية

الإطار الايديولوجي:

إن أى محاولة لعرض الايديولوجية الاشتراكية تبدأ عادة من "كارل ماركس" باعتباره مؤسساً للنظرية الاشتراكية. وبالرغم من ذلك ، فإن البدايات الأولي للفكر الاشتراكى ظهرت قبل "ماركس" بكثير.

فالاشتراكية لها أصل بعيد في الفكر الانساني ومحاولات متعددة لتحقيق نوع من المساواة والعدالة بين من يملكون ومن لا يملكون. وبهذا المعني فإن الكثير من تعاليم الفيلسوف الصينى القديم "كونفوشيوس" تحمل في طياتها عدداً من المفاهيم الاشتراكية، ونفس الشئ يمكن أن يقال عن "أفلاطون" عندما تحدث عن مدينته الفاضلة التي ألغي فيها الملكية والأسرة.

وعندما نشر "توماس مور" مؤلفة باللغة اللاتينية سنة ١٥١٦، فإنه تحدث عن جزيرة "أتوبياUtopia " أي الجزيرة الخيالية . وفي هذه الجزيرة ألغيت الملكية الفردية، وحلت محلها الملكية الجماعية في نظام يسمي الي اشباع حاجات المجتمع كله دون اسراف ، مع المساواة التامة والمساهمة العادلة في العمل لكل قادر عليه.

وفي سنة ١٦٤٣نشر الايطالي كامبانلا Campanella كتابا بعنوان (مدينة الشمس)، تتولي فيها الدولة مهمة انتاج وتوزيع السلع اللازمة للحياة، وتلزم الجميع بالعمل اربع ساعات يوميا(بدوى، مرجع سابق).

ومن المحاولات الحديثة نسبيا، تلك المحاولة التي قام بها روبرت أوين Robert Owen سمو ١٨١٢ لتطبيق الفكر الاشتراكى في مصنع القطن الذي كان يملكه بالولايات المتحدة.

ان المحاولات الاشتراكية السابقة ، وغيرها كثير، تشترك في صفة واحدة، وهي أنها محاولات خيالية استوحت افكارها من مبادئ الاخلاق والانسانية والعدال، ولذلك فان الربط بين بداية الاشتراكية وبين اعمال كارل ماركس كان له ما يبرره.

والذي يميز اعمال كارل ماركس عن المحاولات السابقة . ان الاشتراكية الماركسية اتخذت الطابع العلمي طريقا لها. ولذلك يطلق علي مذهب كارل ماركس "الاشتراكية العلمية" تمييزا لها عن المحاولات الاشتراكية السابقة التي لم تكن نتاجا للبحث العلمي، بل وليدة مشاعر انسانية نبيلة.

ويتميز مذهب كارل ماركس ايضا عن غيره من المذاهب الاشتراكية بانه مذهب عالي بحت، فجميع المذاهب الاشتراكية التي ظهرت في بداية القرن التاسع عشر عنيت بجميع الافراد علي اختلاف ضيافتهم. كما كانت بمثابة دعوة الي الحكام والي الاغنياء للمساعدة في انشاء مجتمع اشتراكي.

أما مذهب ماركس، فانه ينبذ كلية فكرة التعاون او الاتفاق مع تلك الطبقات التي اطلق عليها اسم "البرجوازية". وذلك تمييزا لها عن طبقة العمال، أي (البروليتاريا).

ولقد مهد المذهب الفردي والاثار السيئة لتطبيق النظرية الراسمالية الطريق لنمو الافكار الاشتراكية الماركسية . ولذلك كان من الطبيعي ان تبدأ تلك الدعوة بالهجوم علي النظام الراسمالي. وقد ركز الهجوم علي النقاط التالية.

أ – ان نظام السوق الرأسمالي يشجع علي عدم المساواة في توزيع الدخل والثروة.

ب – ان هذا النظام ينظر الي عاملم الربح قبل النظر الي الرفاهية العامة. ومن ثم فانه يعطي مصالح المنتجين اهمية اكبر من مصالح المستهلكين.

ح – من الطبيعي الا يحقق هذا النظام عمالة كاملة ، بل علي العكس فان الدورة التجارية وما يصاحبها من كساد شديد تعتبر خاصية مميزة للنظام الرأسمالي.

د – ان نظام آلية السوق ما لم تتم مراجعته بواسطة الدولة يؤدى حتما الي ظهور الاحتكار، وبالتالي تختفي المنافسة التي تمثل الجوهر الأساسى للرأسمالية .

ان هذه الانتقادات الموجهة الي النظام الرأسمالي كانت مقدمة لصياغة النظرية الاشتراكية الماركسية. وقبل التعرض لهذه النظرية تتعرض باختصار لفكرة الصراع بين الطبقات والتفسير المادى للتاريخ باعتبارها الفكرة الأساسية لنظرية ماركس.

الصراع بين الطبقات والتفسير المادى للتاريخ:

يقول ماركس ان تاريخ كل مجتمع من المجتمعات لم يكن الا تاريخ الصراع بين الطبقات ، وان الملكية الخاصة الوسائل الانتاج يترتب عليها انقسام المجتمع الي طبقتين متعارضتين احداهما تستغل الاخري، لذلك يوجد بينها سراع دائم . ومن ثم فان التغيرات التاريخية التي تطرأ علي الجماعات الانسانية انما تحدث نتيجة للصراع الطبقي، وبسبب انتصار طبقة اجتماعية علي غيرها من الطبقات. ويرى ماركس ان هذا الصراع كان قائما في الازمنة القديمة بين الاحرار والأرقاء، وفي العصور الوسطي بين الاشراف والمزارعين، اما في العصر الحديث. فان الصراع قائم بين طبقة البرجوزية (الرأسماليين) وطبقة البروليتاريا.

وفيما يتعلق بالتفسير المادى للتاريخ، يرى ماركس ان جميع النظريات والاراء والنظم والافكار السياسية والاجتماعية ما هي الا انعكاس أو رد فعل للحياة المادية (أي الاقتصادية) للمجتمع. وبمعني آخر، فان احساسات المجتمع وطريقة تفكيره لا يحددان طريقة معيشته . ولكن العكس هو الصحيح، بمعني ان طريقة المعيشة المادية للمجتمع هي التي تحدد احساساته والطريقة التي يفكر بها.

ومن خلال فكرة الصراع بين الطبقات والتفسير المادى للتاريخ،وعلي اساس الانتقادات الموجهة الي النظام الرأسمالي، يقول ماركس ان هذا النظام سوف يهدم نفسه بنفسه. واذا كانت نهاية الرأسمالية شئ حتيم ، فانه ينبغي التعجيل بهذا المصير،

ويتم ذلك عن طريق استعمال العنف والثورة من جانب طبقة البروليتاريا للقضاء السريع علي طبقة البورجوازية.

واذا كان للمذهب الماركسي نواحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية فان الذي يعنينا في هذا المقام هو الجانب الاقتصادى والسياسي، حيث يمكن من خلالهما عرض التطور الذى لحق بدور الدولة.

ان المبادئ التي تحكم النظام الاقتصادى القائم علي النظرية الماركسية هي :-

أ – الملكية الجماعية في المقام الاول.

ب – الملكية الخاصة لعوامل الانتاج اداة استغلالية ولا يعترف بها كمبدأ. ومآلها الي الاختفاء.

ج – الاناج لاشباع حاجات المجتمع وليس لتحقيق اقصي ربح ممكن للمنتج الفردى.

وبناء علي المبادئ السابقة، فان النظام الاقتصادى القائم علي تلك المبادئ تحدده الدعامات التالية:-

أ – الملكية الجماعية لوسائل الانتاج.

ب- ادارة الدولة للجهاز الاقتصادى بعرض حل المشكلة الاقتصادية للمجتمع.

ج – تخطيط الانتاج والاستثمار تخطيطا شاملا ومركزيا، وتوزيعها علي القطاعات والوحدات الانتاجية التي تملكها الدولة .

معني ما تقدم، ان الفكر الاشتراكي ، يركز علي المذهب الجماعي كبديل للمذهب الفردي الذي يقوم عليه الفكر الرأسمالي. واذا كان المذهب الفردي ينادى بالملكية الخاصة لعوامل الانتاج والمبادرات الفردية في مجال النشاط الاقتصادى. فان المذهب الجماعي يعني امتلاك الدولة لجميع عوامل الانتاج، أي ان الدولة هي التي تقوم بانشاء المشروعات وادارتها لصالح المجتمع ككل. وليس لمصلحة فئة معينة ، واذا كان الانتاج في ظل الراسمالية تحكمه قوى السوق ، فان تلك القوى لا يعترف بها النظام الاشتراكي علي اساس انه باختفاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج

، وفي اللحظة التي يمتلك فيها المجتع تلك الوسائل ، فان جميع علاقات قانون القيمة يجب ان تتغير من اساسها، وتحل محلها قرارات المخططين التي تربط بين رغبات الجماهير العاملة ومحتوى العمل الضرورى لاشباع هذه الرغبات.

والبديل الذي يقدمه الفكر الاشتراكي لقوى السوق هوالتخيط المركزى، حيث تتولي اجهزة الدولة وضع خطة اقتصادية تفصيلية شاملة تغطي جميع نواحي الاقتصاد القومي. وتتولي مهمة الاشراف علي تنفيذها.

اما عن الجانب السياسي، فقد سبق القول بأن النظام الرأسمالي ينادي بالفصل بين السلطة السياسية للدولة و بين النشاط الاقتصادى. وعلي العكس من ذلك . فان الفكر الاشتراكي لا يؤيد هذا الفصل. بل ويعطي القرارات السياسية وزنا اكبر في تنظيمٍوتوجيه النشاط الاقتصادي. ومن تعاليم لينين التي اوردها في هذا الصدد قوله:

"ان السياسيين يجب ان تكون لهم الاولوية علي الاقتصاديين. ومعارضة هذا الاتجاه معناها نسيان اساسيات الماركسية. وبدون مدخل سياسي سليم الي هذه المسألة، فان الطبقة العاملة تصبح غير قادرة علي البقاء في القمة، ومن ثم تصبح عاجزة عن حل مشاكلها الانتاجية ايضا. وهذا يعني ان السياسة عندما تطبقها الطبقة الحاكمة، فانها تعكس موقف هذه الطبقة والاهداف التي تسعي لتحقيقها من خلال نظام الانتاج الحالي، مستخدمة في ذلك جميع الوسائل الممكنة بما فيها قوة الدولة.

مجمل ما سبق ان المذهب الاشتراكي يضع علي عاتق الدولة التزامات متعددة من اجل تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية وكفالة المستوى اللائق لمعيشة افراد المجتم. وطبقا لهذا المذهب، لم تعد حقوق الفرد قيدا علي نشاط الحكومة طبقا لما كان سائدا في ظل المذهب الفردي. بل علي العكس. أصبحت حقوق الفرد تفرض علي الدولة التزامات واسعة، وتضطرها الي مد سلطانها الي مجالات كانت محظورة عليها في الماضى. فقد زالت التفرقة بين المجال الخاص الذى يمتنع عن الدولة الدخول فيه. والمجال الذي كان يتحدد فيه نشاط الدولة ولا تستطيع الخروج عنه. لان

الدولة الاشتراكية تستطيع ان تتدخل في جميع المجالات، وتمد سلطانها الي كافة ميادين النشاط.

وأمام ضخامة الدور الذي تقوم به الدولة الاشتراكية، لم يكن هناك مناص من تقوية الجهاز الحكومي وتدعيم وسائله لمواجهة الاعباء الضخمة الملقاة علي عاتقه. ولذلك فبعد ان انت الحركات السياسية توجه ضد سلطة الدولة في الماضي لتحديدها ووضع القواعد الدستورية التي تقيدها وتضيق من اختصاصاته، يقوم الفكر الاشتراكي عموما علي تدعيم السلطة السياسية وتهيئة الوسائل التي تحت يدها لممارسة نشاطها في مجالات لا حصر لها.

البناء التنظيمي للإدارة العامة

بادئ ذي بدء ، فإن الجهاز الاداري في النظم الاشتراكية هو المعبر عن واقع الطبقة العاملة ومصالحها الاجتماعية، كماأنه يمثل حلقة من مكونات نظام الدولة الاشتراكية ، و هذا الجهاز لا بد أن يعكس السلوك الاشتراكي كما تحدده القيادات السياسية العليا.

وعلي الرغم منوجود اختلافات في البناء التنظيمي مندولة لأخرى من الدول الأشتراكية، إلا أننا سوف نعرض البناء التنظيمي للاتحاد السوفيتي باعتباره نظاماً رائداً في هذا الصدد من ناحية، وباعتبار أن جميع النظم والتطبيقات الاشتراكية الأخري قد تأثرت بهذا النموذج.

ويقوم النموذج السوفيتي علي خمس مبادئ تنظيمية رئيسية هي:

١ – مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ.

٢ – رقابة الحزب الحزب الشيوعي علي أعمال الادارة.

٣ – التخطيط العلمي علي كافة المستويات.

٤ – المشاركة والتعاون بين السوفيات (الجهاز السياسي) من ناحية ، ووحدات الادارة من ناحية أخري.

٥ – الشرعية الاشتراكية، أي الاستناد علي العقيدة في رسم السياسات والتخطيط والتنفيذ.

وإذا كانت الايديولوجية الرأسمالية تتميز بالفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، حيث تخضع الثانية للأولي – نظرياً، فإن هذا الفصل لا وجود له في النظام الاشتراكي. وبناء عليه فإن الجهاز الاداري يعد أداة الحزب الشيوعي في تحقيق الأهداف كما يحددها القادة السياسيون.

إن محاولة تحليل البناء التنظيمي للجهاز الاداري في الاتحاد السوفييتي لا بد أن تتعرض لثلاث مراحل هي : مرحلة النظام الوزارى، مرحلة النظام الاقليمي، ومرحلة النظام الوزاري الجديد.

النظام الوزاري :

بمقتضي هذا النظام الذي طبق سنة ١٩٣٢، تم انشاء عدد من الوزارات الانتاجية تختص كل منها بنشاط انتاجي أو خدمى معين وتنقسم كل وزارة الي عدد من الادارات التي أطلق عليها اسم "جلافكي Clavki" ، بعضها مسؤول عن نواح وظيفية، والبعض الأخر يمثل أقساماً فرعية للقطاع الانتاجي أو الخدمي ، وتكون المنظمات العامة خاضعة للإدارة الوزارية التابعة للوزارة المعينة.

ويتكون مجلس رئاسة الوزارة الانتاجية من الوزير ونائبه ورؤساء الادارات الوزارية (الجلافكي)، وينظر الي الوزراء ونوابهم كمديرين تجاريين في مستوي أعلي، أو موظفين مدنيين وذلك عند مباشرة عملهم داخل المجلس . بمعني آخر ، لم يكن ينظر إليهم باعتبارهم سياسيين. ولذلك كان يشترط في هؤلاء الوزراء ان يكونوا مديرين سابقين يحملون مؤهلات هندسية أو فنية. وعندما زاد عدد هؤلاء الوزراء خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية، تقرر وضعهم في مجموعات يرأس كل منها قائد سياسي يعينه الحزب الشيوعي، يكون بمثابة رئيسأعلي لعدد من لوزارات الانتاجية.

ولغرض التنسيق بين الوزارات الانتاجية، أنشئ جهاز (الجوسبلان)' أو اللجنة المركزية للتخطيط التي تتولي الاختصاصات التالية:

١ – تحقيق التوازن بين فروع النشاط الانتاجي والخدمي المختلفة.

٢ – التنسيق بين الانتاج الزراعي والصناعي والنقل.

٣ – التنسيق بين الانتاج والاستهلاك.

٤ – إمداد المنظمات باحتياجاتها من مستلزمات الانتاج.

٥ – التوزيع الملائم للمشروعات ومراعاة العدالة في توزيعها علي الأقاليم المختلفة .

وقد تم الغاء هذا النظام والتحول إلي النظام الاقليمي سنة ١٩٥٧ نتيجة للمركزية الشديدة والجمود البيروقراطي.

النظام الإقليمي :

طبقا لهذا النظام تم تقسيم الاتحاد السوفيتي إلي عدد من المناطق يشرف علي كل منها مجلس إقليمي أطلق عليه اسم Sovnarkhos . وفي ظل هذا النظام أصبح البناء التنظيمي للجهاز الإداري السوفيتي مكونا من خمس مستويات هي :

١ – **المنظمات العامة:**

٢ – **المجلس الأقليمي :** ويتولي أعمال الاشراف والرقابة علي المنظمات التابعة له من خلال عدد من الادارات القطاعية.

٣ – **مجلس وزراء الجمهورية :** ويقوم بتنسيق أعمال المجالس الاقليمية الموجودة في الجمهورية المعنية، وملحق به لجنة مركزية للتخطيط علي مستوى الجمهورية – جوسبلان الجمهورية.

٤ – **مجلس وزراء الاتحاد السوفيتي:** ويتبعه عدد من اللجان الاستشارية هي لجنة تنسيق البحوث ، لجنة العمل والأجور ، لجنة الانشاءات، لجنة العلاقات الاقتصادية الخارجية، بنك الدولة، المكتب المركزى للاحصاء،

مجلس العلوم الاقتصادية، وأخيراً جوسبلان الاتحاد السوفيتي (المركزى)، والذي تزايدت قوته في هذه المرحلة ، وكان يقوم بدور حيوى في التنسيق والتوجيه.

٥ – **اللجنة المركزية للحزب الشيوعي :** وتمثل السلطة السياسية العليا في الدولة .

ومرة أخري ألغي النظام الإقليمي في سنة ١٩٦٥ لأسباب أهمها اتجاه كل إقليم إلي الاهتمام بمصالحة الذاتية دون النظر إلي المصلحة العامة ككل. وتقرر العودة مرة أخري إلي النظام الوزاري ولكن في شكل جديد.

النظام الوزاري الجديد :

طبق هذا النظام سنة ١٩٦٥ نتيجة للمناقشات والدراسات التي تمخض عنها قانون الاصلاح الادارى والاقتصادى الذي طبق في الاتحاد السوفيتي في نفس السنة.

وبمقتضى هذا النظام ، تم انشاء عدد من الوزارات الانتاجية والخدمية، بحيث أصبحت كل وزارة مسؤولة عن منتج معين أو خدمة معينة، أو مجموعة معينة من المنتجات أو الخدمات ، ومن حيث التبعية، فإن بعض هذه الوزارات يكون اتحادياً، أي يتبع حكومة الاتحاد السوفيتي (الحكومة المركزية)، والبعض الآخر يتبع حكومات الجمهوريات.

الرقابة السياسية علي المنظمات العامة :

يلعب الحزب الشيوعي السوفيتي بجميع مستوياته دوراً حيوياً بارزاً في الحياة الاقتصادية. ففي قمة التنظيم الحزبي، توجد اللجنة المركزية العليا للحزب، والتي تصدر جميع القرارات الأساسية التي تؤثر في النشاط الاقتصادى.

والمستوى التالي في التنظيم الحزبي هو اللجنة المركزية للجمهوريات السوفيتية، يليها لجان الأقاليم ثم القطاعات والقرى، وأخيراً اللجان الأساسية المنتشرة داخل المنظمات العامة.

وتملك اللجنة المركزية للحزب علي المستوى الجمهوري سلطات تفوق السلطات الممنوحة للأجهزة الحكومية التنفيذية. وبالمثل فإن سكرتير الحزب علي مستوي الأقاليم يلعب دوراً رئيسياً في تسيير النشاط الاقتصادى للإقليم المعين.

وتملك اللجان الحزبية في جميع المستويات إدارات اقتصادية لمناقشة كل ما يختص بالنشاط الاقتصادى داخل دائرة نفوذ ها. وفي كثير من الحالات، أعطيت لأجهزة الحزب سلطات رقابية واسعة علي قطاات معينة من النشاط الاقتصادى.

وعلي مستوى المنظمات العامة، توجد اللجان الأساسية للحزب التي يرأس كلا منها سكرتير متفرغ. وهذه اللجنة لا تملك حق إصدار أي أوامر إلي الرئيس الادارى للمنظمة، وبالرغم من ذلك فهي تتمتع بمركز قوى نظراً لامكانية اتصالها بالمستويات الأعلي للحزب في حالة وجود أي نزاع رئيسي مع ادارة المنظمة العامة.

وتختص لجنة الحزب داخل المنظمة العامة بعملين رئيسين هما تعبئة الجهود العمالية وحفزها لانجاز الخطة ، والتأكد من صحة تصرفات مدير المنظمة.

أبعاد المشكلة الإدارية في النظام الاشتراكي

من الممكن تحليل المشكلة الادار ية في الذظام الا شتراكي من وا قع بعدين أساسيين هما: تداخل السلطات، والمركزية الشديدة.

تداخل السلطات :

يقوم الفكر الماركسي الاشتراكي علي فرضية اساسية هي اللاطبقية، ويقصد بها مجتمع الطبقة الواحدة، حيث لا تفرقة في الحقوق والواجبات، وحيث يؤخذ من كل فرد حسب قدرته ، ويعطي لكل فرد حسب حاجته. في ظل هذا الافتراض يكون من الصعب التفرقة ين السلطات الثلاثة للدولة ومن ثم تحديد العلاقات بينها، لذلك فإن جميع السلطات تتمركز في هيئة واحدة عليا هي مجلس الوسفيت الأعلي.

وإذا كان للقانون شخصية مستقلة مطلقة في النظم الرأسمالية، فإن له وضعاً آخر في النظام الاشتراكي السوفيتي، حيث يعكس القانون شخصية طبقية، وما دام المجتمع يتكون من طبقة واحدة (فرضاً)، فإنه يعكس بالتالي مصلحة المجتمع ككل.

ولكن المشكلة ان المجتمع اللاطبقي لم يتكون بعد، إذن فإن القانون يمثل مصلحة طبقة واحدة فقط هي طبقة البروليتاريا – أي العمال والفلاحين. والذي يحدد مصالح هذه الطبقة هو مجلس السوفيت الأعلي.

في ظل المفهوم السابق، فإن جميع المنظمات العاملة في الاتحاد السوفيتي تصبح ملكاً للدولة، أي لطبقة البروليتاريا، ومن ثم تصبح أدوات للنشاط الاجتاعي القائم بجميع جوانبه السياسية والاقتصادية.

وحيث أن القيادة السياسية هي الممثلة لمصلحة الطبقة العاملة، فإن النشاط الاقتصادى برمته ينبغي ان يخضع لتوجيهات الحزب الشيوعي ويخضع لرقابته.

وفي مجال تطبيق الفكرة السابقة، فإن الجهاز الادارى يخضع خضوعاً مطلقاً للتوجيهات السياسية بمقولة أن هذا الخضوع يضمن تسخير هذا الجهاز لتحقيق مصالح وأهداف الطبقة العاملة كما تحدده السلطة السياسية. ومعني هذا ضرورة وجود رقابة سياسية في جميع المستويات. إلا أن هذه الرقابة السياسية لم تكن إلا نوعاً من القيود والمعوقات وتداخل الاختصاصات، ويبدو ذلك بصورة خاصة علي مستوى المنظمة .

فعلي الرغم من أن رئيس المنظمة يعد. مسؤولاً مسؤولية كاملة عن مستوى الانجاز الذي تحققه المنظمة، الا ان سلطته الفعلية لم تكن تتناسب مع مسؤولياته. فالرئيس لا يلتزم بالأوامر التفصيلية الصادرة من المستويات الأعلي فحسب، بل يجب . ان يعمل حساباً لرقابة الحزب الشيوعي الذي يملك وحدة تنظيمية داخل المنظمة كما أسلفنا، وهذه الوحدة تابعة للرئاسات السياسية العليا. ومعني هذا ضرورة عرض كل قرار علي تلك الوحدة قبل إصداره، والا اصبح رئيس المنظمة منحرفاً

عن السلوك الاشتراكي المستهدف، و هذا الوضع يعرض الرئيس للمساءلة القانونية والعقوبات الرادعة.

المبالغة في المركزية :

أولي "لينين" اهتماماً بالغاً لمشكلة "الادارة العلمية للدولة الاشتراكية". وكان علي اعتقاد بأن "الاشتراكية لا يمكن ان تظهر امتيازها علي الرأسمالية الا من خلال وسائل الادارة التي يجب ان تخظي "بأقصي اهتمام من الحزب الشيوعي والدولة".

وبعد انتصار الثورة الصناعة في أكتوبر ١٩١٧، وبعد القضاء علي (أعداء الثورة) والتدخل الأجنبي، أعلن " لينين " أن " الهدف الثالث الذي يتعين تحقيقه هو التنظيم الاداري لروسيا".

ولما كان النظام الاداري القيصري الذي كان موجودا قبل الثورة يعد من قبيل "اعداء الثورة" فقد تقرر تغييره وبناء نظام جديد يشرف علي مجالات أكبر، وينفذ مسؤوليات أوسع.

ولكن الادارة تحتاج إلي خبرة، والخبرات المتاحة حينذاك لم تكن موضع ثقة النظام الثوري الجديد نظراً لانتمائها إلي النظام المقضى عليه . لذلك فقد تقرر إعطاء المناصب العليا في الجهاز الاداري للأعضاء البارزين في الحزب الشيوعي باعتبارهم أهلاً للثقة.

وبعد وفاة "لينين" وتولي "ستالين" قيادة المسيرة، ورغبة منه في سد الفجوة الكبيرة بين الاشتراكية الجديدة والرأسمالية الراسخة، فقد طبق برنامجاً للتصنيع، ترتب عليه زيادة هائلة وسريعة في حجم الجهاز الاداري المنوط به الاشراف علي وتنفيذ ذلك البرنامج. وهنا أثيرت مشكلة كيفية ضمان ولاء هذا الجهاز لأهداف الثورة، وكان الحل المقترح هو فرض المزيد من الرقابة والتوجيه المركزى علي الجهاز الإداري، وذلك لضمان ارتباط كل وحداته العاملة بالمصلحة العامة التي تقرر علي مستوى الخطة.

وقد ترتب علي هذا الوضع تطبيق اربع أساليب رئيسية في الرقابة علي المنظمات العامة العاملة وهي:

١ – رقابة الأجهزة التخطيطة.

٢ – الرقابة المالية عن طريق الجهاز المصرفي.

٣ – الرقابة السياسية.

٤ – الرقابة العمالية.

إن تعدد وسائل الرقابة علي هذه الصورة قد يكون له ما يبرره نظرياً، ولكن الحكم يكون دائماً بالنتيجة المتحصلة. فهل أدى هذا التعدد إلي القضاء علي المشكلة لادارية وضمان ولاء الجهاز الاداري؟

إن الذي حدث هو العكس تماماً ، فقد أدي تعدد وسائل الرقابة إلي زيادة هائلة في درجة المركزية ترتب عليها نوع من الجمود والروتين والمحاولات غير الشرعية من جانب المنظمات لكسر هذا الجمود، وذلك باتباع طرق احتيالية لتحقيق نجاحات صورية تنجو بها من بطش السلطة السياسية.

المشاكل التي نتجت عن المبالغة الشديدة في المركزية علي النحو التالي:

١ – طول خطوط الاتصال بين القيادات السياسية من ناحية ، وقيادات التنفيذ في الناحية الأخرى.

٢ – ظهور "مصالح ذاتية" للوحدات المختلفة تتعارض في أحيان كثيرة مع المصالح العامة التي تقررها مخططات السياسة العامة.

٣ – تخلف الإدارة الاقتصادية عن نظيرها في النظام الرأسمالي بشدة اعتمادها علي المخططات المركزية، ولفقدانها عنصر التجديد والابتكار.

ان المشاكل السابقة أوجدت تياراً سلبياً من سوء الانجاز الاداري والاقتصادى . وعندما تفاقمت هذه المشاكل لم يكن من الممكن التغاضي عنها. لذلك بدأ البحث في امكنية قبول العديد من المفاهيم والتطبيقات الراسمالية السابق رفضها، مثل الاعتراف بقوانين السوق، واعطاء مجال اوسع للمبادرات الفردية للمنظمات العامة، وهو ما

يمكن ان يؤدى حتماً إلي أضعاف الأساس التخطيطي الذي يعد الدعامة الأساسية، للنظام الاشتراكي.

ومرة أخرى، يبدو لنا تنافض النظام الاشتراكي في العودة إلي تطبيق أساليب الادارة الرأسمالية. وهو التنافض المماثل لتنافض النظام الرأسمالي في اخذه بأساليب الادارة الاشتراكية من حيث التوسع في انشاء منظمات الأعمال الحكومية.